

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٢٧**

الاثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

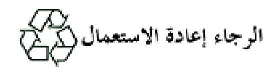
الرئيس:	السيد وابنر	(النمسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (S/2009/592)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/592)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد جبريل باسوليه، كبير الوسطاء المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موليه لشغل مقعد على طاولة المجلس.

أدعو السيد باسوليه لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2009/592، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد إدمون موليه والسيد جبريل باسوليه. أعطي الكلمة الآن للسيد موليه.

السيد موليه (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأوافي مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة الأمنية والبيئة الانتخابية والسياسية الوطنية، في أعقاب صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2009/592). كما سأوجز في إحاطتي الإعلامية الإجراءات اللازم اتخاذها لتنفيذ أهداف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبعد ذلك، سيقدم كبير الوسطاء المشترك، السيد جبريل باسوليه، معلومات مستكملة عن العملية السياسية وجهود الوساطة التي تبذل لتيسير التوصل إلى حل سياسي في دارفور.

لا تزال الحالة الأمنية في دارفور مضطربة. ولم يتوقف اختطاف السيارات وشن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وما يزال يساورنا بالغ القلق إزاء مصير اثنين من موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اختطفا في زالنغي قبل ٩٤ يوما. وعلاوة على ذلك، صادف انطلاق جولة جديدة من محادثات السلام في الدوحة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ازدياد حدة المعارك في الميدان. ففي اليوم ذاته، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في جنوب دارفور، هاجم مقاتلون منتمون إلى جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، قريتين قرب نقيه، وقتلوا

١١ شخصا. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت القوات المسلحة السودانية عن مقتل ٢٩ جنديا في كمين في سيندي، في شمال دارفور، زعم أنه نصب من لدن المتمردين التابعين إلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الشفيع، لكن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أعلن المسؤولية عنه أيضا. وفي الفترة ذاتها، أفادت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بوقوع مواجهات بين جيش تحرير السودان/فصيل عبد الشفيع وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرَّة بغرب دافور. وهذه الهجمات أمر غير مقبول وتثبت بوضوح، إن كان ثمة حاجة إلى دليل، أن تشرذم حركات المتمردين في دارفور لا يزال حقيقة، وله عواقب بديهية على الوساطة وعملية السلام.

أخيرا، ومثلما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، واجهت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية عراقيل كبيرة بشأن حرية الحركة لديها. وبالنظر إلى نطاق المشكلة، فإننا استرعينا انتباه كبار المسؤولين السودانيين إليها خلال المناقشات التي أجريناها في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر. كما أرسل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروا، قائمة مفصلة بالحوادث إلى البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن عازمون على حل هذه المشكلة بالتعاون مع السلطات السودانية، وسنواصل إثارة هذه المسألة معها بصورة صريحة وشفافة.

ومن المسّلم به أنه يجب إلزام حركات المتمردين بنفس الالتزامات. ففي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، منع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، على نحو متكرر، موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها في شمال دارفور وجبل مّرة، لا سيما في سرتوني ودريبات. ولهذا السبب، يجب مطالبة الحركات المسلحة بالتعهد بالتزامات مماثلة لكفالة حرية الحركة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في المناطق التي تخضع لسيطرتها إن كنا نريد للبعثة أن تنجح في جهدها لمساعدة الأطراف على استعادة السلام والاستقرار الكاملين. وستواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور العمل مع الحكومة والحركات سعيا إلى تحقيق هذا الهدف، بيد أنه من الواضح أننا سنحتاج إلى دعم أعضاء مجلس الأمن في هذه العملية.

(تكلم بالإنكليزية)

في السياق السياسي الوطني، تقوم حكومة السودان بعملية التسجيل للانتخابات الوطنية، المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وعلى النحو المتوخى في اتفاق السلام الشامل، يمكن أن يكون للانتخابات الوطنية دور هام في بناء الوحدة الوطنية وإرساء الديمقراطية في السودان. وحتى اليوم، لا تزال هناك تحديات جسام فيما يتعلق بالتحضيرات، بما في ذلك الاتفاق على نتائج الإحصاء السكاني، وتوضيح حدود الدوائر الانتخابية، واستكمال عملية التسجيل. كما يجب إجراء مناقشة شفافة ومجدية بشأن ما ينبغي اتخاذه من إجراءات لعقد انتخابات شاملة للجميع في دارفور. وحتى اليوم، لا تزال مجموعات عدة في دارفور، بما في ذلك النازحين والحركات - حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد - تعرب عن قلقها إزاء إجراء الانتخابات قبل إبرام اتفاق سلام.

وفي هذا السياق، أدى انطلاق عملية التسجيل للمشاركة في الانتخابات في ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى تصاعد التوترات في بعض مناطق دارفور. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، هدد قادة فصيل جيش تحرير السودان بمهاجمة موظفي التسجيل للانتخابات الذين حاولوا الدخول إلى الأراضي التي يسيطرون عليها. وفي ١٨ تشرين الثاني/

نوفمبر، حاول المهاجمون الدخول عنوة إلى مبنى أحد أفرقة تسجيل الناخبين قرب موريي في غرب دارفور. ونحن نحقق في هذه التقارير، التي تشكل تهديدا غير مقبول للعملية الانتخابية في السودان. كما تعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على نشر رسالة قوية مفادها أنه لا يحق لأي جماعة أن تستخدم العنف لتعطيل التحضير للانتخابات. ويجب أن نطالب بالمزيد من الجهود من جانب الشركاء في حكومة الوحدة الوطنية والحركات في دارفور لدى تناول المسائل السياسية والفنية المتبقية فيما يتعلق بالانتخابات، لكفالة أن تحقق الأهداف المحددة في اتفاق السلام الشامل.

ويشكل صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يترأسه الرئيس مبيكي، تطورا سياسيا كبيرا آخر بالنسبة للسودان. وكما يعرف المجلس، فإن توصيات التقرير اعتمدت في بيان مؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أصدره اجتماع على مستوى القمة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي نفس الوقت، نعد للمناقشات المقبلة مع الاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات التالية.

وفيما يتعلق بعملية السلام، سيقدم كبير الوسطاء المشترك باسوليه إحاطة إعلامية تفصيلية مستكملة عن مواقف الأطراف وجهوده للوساطة. وفيما نرى، ونحن نأخذ بعين الاعتبار ضغوط وإلحاح الإطار الزمني للانتخابات، ظل السيد باسوليه يعمل منذ أكثر من عام لتيسير استئناف المحادثات المباشرة بين الحكومة والحركات المسلحة، ولإجراء مشاورات في إطار المجتمع المدني إضافة إلى هذه المحادثات. وفي غضون ذلك، يجب أن تبدي الحكومة والحركات المسلحة استعدادا للتخلي تماما عن الخيار العسكري.

ونحن نرى أن الحكومة السودانية تعرف ما عليها أن تفعله، ويبرز تقرير فريق الرئيس مبيكي القضايا التي لا بد من تناولها: تقاسم السلطة وتقاسم الثروة والأمن والتعويض. ولا بد من إحراز تقدم كبير بشأن هذه القضايا في الأشهر القادمة كي تكون الانتخابات في دارفور مجدية. وإذا لم يتحقق تقدم، فإن إجراء الانتخابات قد تكون له عواقب وخيمة على السلام. وبذلك، فإن التحدي الذي يواجه هذا المجلس، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، هو كيفية مساعدة الأطراف بأفضل طريقة على التوصل إلى حل سياسي يعالج هذه القضايا.

إن التقرير المعروض على المجلس يحدد مجموعة من المعايير والمؤشرات لقياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق ولاية البعثة. لقد تأخر كثيرا بالنسبة لأهل دارفور إحراز تقدم في كل المجالات الأربعة: التوصل إلى حل سياسي شامل وتهيئة مناخ آمن ومستقر وتعزيز سيادة القانون واستقرار الوضع الإنساني. ومن بين أنشطة البعثة المأذون بها وجهود الأمم المتحدة في دارفور، ليس هناك ما يكتسي أهمية مماثلة لأهمية الأنشطة التي تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي شامل لإنهاء تهميش دارفور ولتمكين تمثيلها العادل في العملية السياسية الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيد باسوليه.

السيد باسوليه (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس على الدعم المتواصل الذي يمنحه لعملية السلام في دارفور. كما أتوجه إليه بالشكر أيضا على إتاحة هذه الفرصة لي، بصفتي كبير الوسطاء المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لإطلاع المجلس على الحالة الراهنة للعملية التي تهدف إلى تحقيق اتفاق سياسي شامل وإجماع آراء شعبي لدعمه.

أود أن أبدأ بالإشادة بالأغلبية العظمى من الأطراف الفاعلة السودانية على اشتراكها في عملية الحوار لوضع نهاية للأزمة. للأسف، فإن افتقار الأطراف المتحاربة الحالي للثقة بعضها في بعض هو السبب في التقدم البطيء لمحادثات السلام وتحقيق نهاية للعمليات القتالية العسكرية.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الوساطة، في الدوحة، في شراكة مع دولة قطر، محادثات دارفور للسلام بحضور ممثلي جميع مختلف الجماعات السكانية التي تعيش في دارفور، بالإضافة إلى الجماعات النسائية والشباب والنازحين. كما حضرها أيضا ممثلون عن حكومة الوحدة الوطنية والحركات المسلحة.

اسمحوا لي أن أشكر صاحب السمو أمير قطر على كل الجهود التي بذلها وحكومته، دبلوماسيا وتنظيميا، لإنجاح عملية السلام. كما أود أن أشكر السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على دعمه الذي لا يلين. وقد اشتركت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في رعاية المبادرة، التي قادتها قطر، التي تدعم الوساطة.

وستشمل محادثات السلام الشاملة التي أطلقناها للتو حوارا بين مختلف أطراف المجتمع الدارفوري ومفاوضات مباشرة بين الأطراف المتحاربة. وتهدف إلى التوصل إلى حل شامل للأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة، لتجاوز الكراهية بين الجماعات السكانية نتيجة الحرب، وتسريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ولا بد من أن يتناول المجتمع المدني والأطراف المتحاربة الرئيسية القضايا المحورية، التي تشمل: إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي للمشردين واللاجئين، وتعزيز حقوق الإنسان والأمن البشري ومكافحة الفقر والتهميش، وإنهاء العمليات القتالية العسكرية والترتيبات السياسية والأمنية وانتخابات عام ٢٠١٠ والحكم الرشيد الديمقراطي وحل النزاعات على الأرض والتعويض والمصالحة والعدالة، بما فيها إنهاء إفلات المجرمين من العقاب.

وللمجتمع المدني دور واضح وهام يضطلع به في عملية السلام. وسيكون اشتراكه ضروريا لتعزيز المصالحة الاجتماعية وفيما بين الجماعات السكانية، بغية تخليص المجتمع الدارفوري من أسباب الصراع المزمن التي تهدد بإطالة أمد الأزمة والتأثير على المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ويتطلب إنهاء الأزمة في أنحاء دارفور معالجة قضايا متنوعة ومعقدة: الاستخدام الرعوي والزراعي للأرض وإدارتها والتدهور البيئي وسبل العيش الهشة والظروف المعيشية للبدو والوقائع الاجتماعية والسياسية الجديدة لمخيمات النازحين داخليا، الخ. وعلى المجتمع المدني الاشتراك في البحث عن حلول كي يكون هناك سلام شامل ومستدام.

لقد تباطأت عملية التفاوض بين الحركات المسلحة وحكومة الوحدة الوطنية منذ توقيع اتفاق الدوحة للنوايا الحسنة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويرجع هذا إلى أزمة ثقة بين الأطراف المتحاربة الرئيسية إضافة إلى اختلافات شتى تقوض تماسك الحركات.

لقد كثفت الوساطة جهودها مع حركة العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم وحركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد النور. ونحن نهدف إلى توحيد مواقف هاتين الحركتين المؤسستين لتمرد دارفور مع مواقف كل حركات دارفور الأخرى. وأود أن أشيد بجهود إعادة التوحيد التي تبذلها الحركات المسلحة وتدعمها ليبيا والولايات المتحدة.

ولتشجيعها على المضي في هذا الاتجاه، ينبغي أن تبذل حكومة الوحدة الوطنية قصارى جهدها لتعزيز مصداقية عملية السلام. وبصفة خاصة، ينبغي أن تقلل التوتر في دارفور وتحسن الأمن وتعزز التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وأناشد كل الأطراف المتحاربة الاتفاق على وقف للعمليات الحربية والالتزام بتحسين الوضع الأمني في دارفور بشكل ملحوظ. ومن الضروري وضع نهاية لاحتجاز الرهائن والاشتباكات بين الأطراف المتحاربة وتحركات الميليشيات المسلحة وتجنيد المقاتلين والتداول الفوضوي للأسلحة وقبل كل شيء، وضع نهاية للإفلات من العقاب.

وخلال محادثات السلام، ستشجع الوساطة الأطراف على الاتفاق على إقامة جهاز تنسيقي مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من شأنه أن ييسر المرور الحر والآمن للأفراد والسلع في أنحاء دارفور.

وتحسين السودان لعلاقاته مع تشاد أمر ذو أهمية حاسمة أيضا. وذلك شرط ضروري، وإن لم يكن كافيا، لإحلال السلام في دارفور. واستعادة الثقة بين البلدين ستساعد على تخفيف حدة التوترات بدرجة كبيرة. ونود الإشادة بالمبادرة الأخيرة التي اتخذتها تشاد والسودان لتحسين علاقاتهما. وأطلب إلى المجلس أيضا الاستمرار في تشجيع الجهود الدبلوماسية الداعمة التي تبذلها ليبيا وفريق اتصال داكار وقطر والمجتمع الدولي الأوسع.

تُعقد محادثات سلام دارفور اليوم في بيئة يسودها التشكك والتوتر المرتبطين بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن العوامل المهمة لتحقيق السلام سير الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ في عموم السودان، بما في ذلك دارفور، بصورة طيبة. ولذلك، فإن فريق الوساطة يحث أطراف أزمة دارفور بقوة على التوصل إلى التفاهم السياسي الضروري للسماح بإجراء الانتخابات، وهي الانتخابات التي ستعزز الديمقراطية والسلام والاستقرار في دارفور وفي السودان بأسره.

ومن هذا المنطلق، أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي تؤديه إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، بالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، لوضع نهج عام ومتكامل لإحلال السلام في السودان. فإن ذلك يساعد فريق الوساطة في أخذ جدول اتفاق السلام الشامل في الاعتبار. وهو يدعم أيضا جهود حكومة الوحدة الوطنية، الجهة الفاعلة الرئيسية في كل من عمليتي اتفاق السلام الشامل ودارفور، لنشر السلام في ربوع البلاد.

أود أيضا أن ألقي الضوء على تحليل أسباب الصراع الوارد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي. والتقرير يشرح كيف ترتبط الصراعات في شرق وجنوب وغرب البلاد بالترتيبات الوطنية لاقتسام السلطة في المجالين السياسي والاقتصادي. ولذلك، فإن التوصل إلى ترتيب سياسي في دارفور قبل المواعيد النهائية الانتخابية مسألة عاجلة. وينبغي ألا تهدد تلك الانتخابات السلام والاستقرار في السودان. بل ينبغي أن تكون فرصة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والاستقرار في البلاد.

والتوصل إلى اتفاق سياسي أمر ضروري لكفالة عدم مقاطعة العملية الانتخابية أو جعلها رهينة. ولتحقيق ذلك، سأدعو حكومة الوحدة الوطنية في السودان، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى العمل مع أطراف صراع دارفور أثناء محادثات السلام في الدوحة. وآمل في أن يتمكنوا، معا، من الاتفاق على الترتيبات السياسية الضرورية للسماح لسكان دارفور جميعا بالمشاركة في الانتخابات. وذلك سيتيح لهم أيضا الفرصة لحل مسألتي التمثيل السياسي والحكم الرشيد الديمقراطي من خلال الحوار. ويشكل تصويت سكان دارفور بالكامل في انتخابات هادئة وحرة ونزيهة الوسيلة المشروعة والمقبولة لاختيارهم لزعمائهم على المستويين المحلي والوطني.

إن النهج الذي يتبعه فريق الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشريكنا، الوزير آل محمود من قطر، يتواءم مع حقائق الواقع في البلدان الأفريقية التي

تواجه أزمات. وهو يستلهم أيضا القيم والنهج التقليدي لتسوية الصراعات في أفريقيا والمبني على الثقة والاحترام المتبادلين بين الأطراف. واتباع نهج قائم على المشاركة وشامل للجميع هو أفضل سبيل لإحلال السلام الدائم في دارفور. ولذلك، يشرك فريق الوساطة ممثلين لجميع الطوائف والجماعات النسائية والشباب والأشخاص المشردين داخليا إلى جانب المحاربين.

وحقق المنتدى الأول للمجتمع المدني، المعقود في الدوحة، نجاحا مهما. ولا بد أن أشكر حكومة الوحدة الوطنية في السودان، وكذلك السلطات الإدارية المحلية في دارفور، على تيسيرهما لعقد المنتدى بالتعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. فقد تسنى للممثلين الشعبيين لدارفور الاجتماع ومناقشة حلول الأزمة بحرية.

وإلى جانب المفاوضات بين المحاربين، سينظم فريق الوساطة خلال الأيام المقبلة حلقة عمل مع ممثلين للمجتمع المدني وللحركات المسلحة. وسيكون الهدف منها تقوية التلاحم الداخلي الضروري للعملية. ومن المؤكد أن استبعاد فريق الوساطة لإحدى الجهات الفاعلة أو تهميشها سيترتب عليه اندلاع اشتباكات دموية بين الإخوة في دارفور. ومن شأن هذا القتال زيادة انعدام الأمن والحد من الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وعملية بناء السلام يجب ألا تؤدي إلى تصعيد التناحر بين الأطراف. بل ينبغي، على الأحرى، أن توحدها وأن تساعد على تحقيق المصالحة الاجتماعية.

ودعم المجلس لإجراء محادثات سلام شاملة للجميع سيكون له دور حاسم في تشجيع كل الأطراف على الانضمام للعملية في الدوحة. والدولة السودانية وإدارتها هما رأس الحربة لبناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي دعمهما في تعزيز السلام والحكم الرشيد الديمقراطي، وكذلك التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في دارفور.

ومن بين التحديات التي تواجه العملية انعدام الثقة الناتج عن صدمة الحرب والصراعات السياسية المتزايدة التي تزيد الانتخابات المقبلة من حدتها. ولكن على الرغم من تلك التحديات، فإننا نأمل في أن تأتي الجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة إلى طاولة التفاوض للاتفاق على طرائق إنهاء الصراع. وينبغي لها الاتفاق على شروط السلام والعدالة والمصالحة الوطنية والأمن البشري والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في درافور.

وينبغي ألا نسمح لرفض بعض الحركات المسلحة الاشتراك في الحوار السياسي والانقسامات المستمرة بين حركات أخرى بإعاقة إحلال السلام في دارفور. ولذلك، فإن فريق الوساطة سيعرض على الأطراف المتحاربة في المستقبل القريب الحلول المنبثقة عن توافق الآراء بين جميع طوائف دارفور للموافقة عليها. وسيكون بوسعنا إحراز تقدم كبير على طريق تحقيق السلام الاجتماعي الدائم بالدعم الشعبي الحقيقي لسكان دارفور وبمساعدة المجتمع الدولي.

يدرك فريق الوساطة تفاوت درجات استعداد الأطراف ولن يضحي بمصداقية العملية أو استدامتها. وسيحرز فريق الوساطة تقدما مع الأطراف المستعدة وسيتيح وقتا للأطراف غير المستعدة. وسيسير الفريق على ثلاثة مسارات بشكل متزامن: بناء توافق في الآراء في أوساط المجتمع المدني وتنظيم مفاوضات بين الحركات والحكومة وتحسين العلاقات بين تشاد والسودان. وسيتقدم بأكبر سرعة ممكنة على كل مسار من هذه المسارات، الأمر الذي سييسر إحراز تقدم على المسارات الأخرى.

أود أن أختم بياني بإعادة تأكيد التزامي وتصميمي على أن أؤدي المهمة الموكلة إليَّ على قدر استطاعتي.

سأواصل العمل، بنزاهة وموضوعية، من أجل تحسين حالة سكان دارفور والسودان كله. وستمضي الوساطة قدما على الرغم من تعقد الأزمة وجميع العوائق المختلفة التي تعترض طريقنا.

ومن أجل النجاح في هذه المهمة لإحلال السلام، نحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم من هذا المجلس لتعزيز سلطة الوساطة ومصداقيتها. ونأمل في أن يحقق سكان دارفور قريبا السلام والمصالحة والتقدم الاجتماعي – الاقتصادي بدعم كامل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره وبمشاركة من أطراف الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسوليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أود في مستهل بياني أن أجدد لكم التهنئة وأنتم على مشارف إكمال رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر الذي كان حافلا بالأنشطة والمبادرات، كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد إدموند موليه الأمين العام المساعد بإدارة عمليات حفظ السلام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في مستهل هذه المداولات بشأن التقرير الدوري للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. أتقدم بالشكر أيضا للسيد جبريل باسوليه الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على التقرير الذي قدمه عن العملية السلمية التي كم كررنا في بياناتنا المتواترة بين يدي هذا المجلس أنها السبيل الأوحد لاستكمال الأمن والاستقرار والسلام المستدام، خاصة وأن المواجهات العسكرية قد ولت إلى غير رجعة، ولم تعد هناك حرب في دارفور، وترسخت الآن إرادة السلام الغلابة كخيار مجمع عليه من جميع فئات مواطني دارفور، لتبقى الحلقة الوحيدة المفقودة هي الدور المرتجى من مجلس الأمن في دفع العملية السياسية عبر تحرك فوري وناجز مع كل من يرفض أو يتردد في الانخراط الجاد في مفاوضات السلام المرتقبة.

بالرغم من اقتناع حكومة السودان الراسخ بأن استثمار الجهود يجب أن يصوب نحو المسار السياسي في المقام الأول باعتباره الأولوية المطلقة، فإنها، وبذات الاهتمام والحرص، سارعت بالاستجابة لكل مستلزمات المسارات الأخرى، وفي مقدمتها مسار حفظ السلام، حيث يؤكد التقرير المعروض على المجلس أنه بفضل تعاون حكومة السودان ومبادراتها الإيجابية وتنسيقها المستمر مع كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إطار آلية أنشئت خصيصا لتسريع وتيرة النشر وتذليل كافة متعلقاته، وهي الآلية الثلاثية التي انتظمت في سلسلة من الاجتماعات الدورية الراتبة التي جاءت جميع خلاصاتها ونتائجها مؤكدة تعاون حكومة السودان وتفاعلها الإيجابي مع جميع الشواغل التي تثار، وآخر ذلك الاجتماع السابع لهذه الآلية الذي انعقد في الخرطوم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري وقد أكد ذلك الزيارة الهامة التي قام بها مجلس السلم والأمن الأفريقي لدارفور قبل ثلاثة أيام، حيث أكد وفد المجلس تحسن الأوضاع تماما في دارفور، كما أكد التعاون الكامل بين السودان والعملية المختلطة هناك. وها هي العملية المختلطة في دارفور وقد بلغ إجمالي ما تم نشره من قوامها العسكري ٦٣٨ ١٤ فردا، بينما بلغ مكونها الشرطي ٤٤٩ ٤ فردا، وبلغ مكونها المدني ٩٢١ ٣ موظفا. ويؤكد التقرير بجلاء، كما ورد في الفقرة ٤٣ منه، أن العملية المختلطة في دارفور قد بلغت قدرتها العملياتية التشغيلية قبل أكثر من عام، وأن ما ينقصها الآن هو فقط عناصر التمكين العسكري كالمروحيات ووحدات النقل، وهذا ليس مما يلي الحكومة أو حتى الآلية الثلاثية.

وفي الوقت ذاته، فإن عمليات التسجيل للانتخابات القادمة في نيسان/أبريل تسير سيرا ممتازا في جميع ولايات

السودان، بما فيها دارفور، وكذلك المجموعات السودانية في الخارج. وفي هذه الأثناء أيضا، قام السودان بمبادرة مقدرة تجاه الشقيقة تشاد من خلال الزيارة الهامة التي قام بها الدكتور غازي صلاح الدين، مستشار السيد رئيس الجمهورية لنجامينا في إطار تطبيع العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

بعد هذا الكم من القوات والأفراد الذين تم نشرهم على الأرض في دارفور بفضل هذا التعاون اللامحدود من حكومة السودان، البلد المضيف للبعثة، فإننا، وبحق، نتعجب لجهة أن التقرير في بعض فقراته قد قفز فوق كل هذه الحقائق الماثلة، محاولا تصوير أن هناك عراقيل تواجه العملية المختلطة في دارفور، ومدللا على ذلك بحوادث فردية معزولة يمكن أن تقع في أي مكان في هذا العالم، ناهيك عن منطقة شهدت تمردا مسلحا مثل دارفور، فإذا ما تأخر أحد الأطواف التي تسيرها البعثة في موضع ما، يشير التقرير وفي صيغة الجمع كما في الفقرة ٦٦ إلى أن المسؤولين من حكومة السودان منعوا دوريات البعثة من المرور. بل يبالغ التقرير في توصيف ذلك بأنه خرق لاتفاق مركز القوات، عجبي! وبذات الكيفية، فإن التقرير، وفي معرض سرده للوضع الأمني، قد جانب الحقيقة في العديد من فقراته. فبالرغم من توقف القتال الذي شهد به مجلس السلم والأمن الأفريقي عمليا في دارفور، وتحسن الأوضاع الأمنية هناك، أبرز التقرير بعض الحوادث المعزولة التي أدانتها حكومة السودان سلفا واستنكرتها وسارعت بالمشاركة في تداركها ومعالجتها، مثل خطف اثنين من منسوبي البعثة، أو قتل فرد من مهاجمين مجهولين، لينفذ التقرير بذلك إلى القول بأن الأوضاع الأمنية تشهد تطورات خطيرة. عجبي أيضا إننا ندين ونرفض تعريض أي فرد من ضيوف البلاد من أفراد البعثة لأي أذى، ناهيك عن الخطف أو القتل، ولكن مثل هذه الحوادث العارضة يجب أن تؤخذ بحجمها باعتبارها استثناء وليس قاعدة، وهذا لا ينفي كما أسلفنا حقيقة أن الأوضاع الأمنية في دارفور مستقرة وفي تحسن مطرد.

سيدي الرئيس، خلال فترة رئاستكم للمجلس، قمتم بعدة مبادرات من بينها مسألة حماية المدنيين، الأمر الذي كان ناقصا في ذلك المشروع هو أن تقوموا بحمايتنا وحماية الأمم المتحدة من التقارير غير الواقعية التي يدبجها بعض الموظفين الدوليين لا لمصلحة السلام في دارفور وإنما لمصلحة يعرفونها. ينبغي لتقارير الأمم المتحدة أن تكون إيجابية وأن تدعم السلام، لا أن تشوش على السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.